المحور الخامس: ميزانية البنك التجاري

من أجل التعرف على عمليات أي بنك تجاري فان الوسيلة الوحيدة لذلك هي الاطلاع على ميزانيته، والتي تعد السجل الكامل لجميع العمليات التي يباشرها البنك بما تضمه من اصول وخصوم، ونستطيع القول ان معظم مفردات جانب الخصوم في هذه الميزانية تمثل موارد البنك كما ان معظم مفردات جانب الاصول تمثل الاستخدامات التي استعملت فيها الخصوم.

وفيما يلي جدول يوضح البنود العادية لميزانية البنك التجاري:

الجدول رقم (01) : البنود العادية لميزانية البنك التجاري

الموجودات (الإستخدامات)	المطلوبات (المصادر)
1- الأرصدة النقدية الجاهزة نقد في الصندوق أرصدة لدى البنك المركزي أرصدة لدى المصارف التجارية	1- الودائع ودائع تحت الطلب ودائع توفير ودائع لأجل
2- محفظة الحوالات المخصومة اذونات الخزينة الأوراق التجارية المخصومة	2- رأس المال الممتلك رأس المال المدفوع الاحتياطيات الأرباح المحتجزة
محفظة الأوراق المالية سندات الحكومة أسهم وسندات غير حكومية	الأموال المقترضة طويلة الأجل الإقتراض من سوق رأس المال
قروض وسلف قروض قصيرة الأجل قروض طويلة الأجل	الأموال المقترضة قصيرة الأجل اقتراض من المصارف التجارية اقتراض من البنك المركزي

صكوك ومسحوبات قيد التحصيل	مصادر تمويل أخرى
العقارات والموجودات الأخرى	التأمينات المختلفة
أثاث وسيارات	أرصدة وصكوك مستحقة الدفع
موجودات أخرى	أية مطلوبات أخرى

وتتضمن هذه الميزانية بشكل عام جانبين: الجانب الأيمن يمثل الموجودات أو استخدامات أموال البنك والجانب الأيسر يمثل المطلوبات او مصادر أموال البنك، وتظهر المكونات الموجودة في الميزانية العمومية متسلسلة حسب درجة سيولتها، حيث تظهر الاصول الاكثر سيولة أي الارصدة النقدية في مقدمة الموجودات تليها الاقل سيولة وهكذا، أي أن هذا الترتيب يكون عكس ماجرت عليه العادة في المؤسسات الاخرى الصناعية او التجارية اين تتصدر التثبيتات قائمة الاصول، أما مكونات المطلوبات او مصادر اموال البنك فيتم ترتيبها حسب أهميتها وحجمها فتظهر الاصول المقترضة (الودائع بمختلف انواعها) ثم فالأصول المقترضة ثم رأس مال البنك الممتلك.

وعند تحليل الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الآتية:

- إن ميزانية المصرف التجاري تمثل تحليلا لعملياته في لحظة زمنية معينة، وتشير إلى أرصدته في نقطة من الزمن، أي لا تشير إلى فعالياته عبر فترة زمنية معينة .
- إن أية معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب أن تقيد قيدا مزدوجا مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات، فلو أن المصرف اشترى موجودا من الموجودات ، فإن المصرف يكون مدينا بقيمة الموجود في جانب المطلوبات لصاحب الموجود ، ودائنا بقيمته في جانب الموجودات ، فهو عندما يحصل على موجودات اضافية فإنه يخلق في الوقت ذاته ديونا على نفسه بنفس القيمة ، وبنفس المنطق عندما يبيع أو يخفض موجودا من موجوداته فإنه يتحرر من دين من الديون عليه بنفس القيمة أيضا، فالتغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في قيمة المطلوبات ، ويترتب على ذلك إن جانب الموجودات في الميزانية يعادل دائما جانب المطلوبات ، فهنالك مساواة بين مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات .

- استنادا إلى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الآتية:الموجودات = المطلوبات

و فيما يلي سيتم التطرق الى مكونات جانب الخصوم (المطلوبات) والاصول (الموجودات)

اولا: موارد البنك التجاري (الخصوم او المطلوبات)

يعتمد البنك في موارده على ثلاثة عناصر وهي الودائع بأنواعها المختلفة ثم رأس المال والاحتياط ثم القروض من مصادرها المختلفة وجاء هذا الترتيب حسب الاهمية الحقيقية لهذه الموارد بمعنى ان الودائع هي اهم مورد للبنك التجاري ثم تليها القروض، اما رأس المال والاحتياطات فهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة حيث لا يعتمد عليها البنك في الاقراض.

1.الودائع:

تعتبر انواع الودائع المصرفية من اهم الموارد التي تتلقاها البنوك التجارية من عملائها والتي تعتمد عليها في القيام بأنشطتها المختلفة خاصة اهم وظيفة تحقق لها الربح وهي وظيفة الائتمان المصرفي، وبالتالي فان اي انخفاض في حجم الودائع يؤدي الى التأثير السلبي على نشاط البنك التجاري.

1.1مفهوم الودائع

وتعرف الودائع المصرفية على أنها:

- الودائع تمثل كل ما يقوم به الافراد والهيئات بوضعه في البنوك بصفته مؤقتة قصيرة او طويلة الاجل، على سبيل الحفظ او التوظيف وتتجسد هذه الودائع في غالب الاحيان في شكل نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن ان تأخذ اشكالا اخرى.
- كما تعتبر الودائع المصرفية على انها اتفاق بين البنك والمودع بموجبه يقوم العميل بإيداع مبلغ من النقود لدى البنك، ويلتزم البنك برد هذا المبلغ عند الطلب او لأجل معين مع دفع الفوائد على الوديعة وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على المركز المالي للعميل.
- وتعرف الودائع المصرفية أيضا على انها المبلغ المصرح به بأية عملة كانت والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع او التأدية عند الطلب او بعد إشعار في

تاريخ استحقاق معين، وهناك بعض المبالغ التي يتم ايداعها في البنك الا أنها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع والمتمثلة في.

- المبالغ المودع بالعملة للمحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية.
- المبالغ المودعة لقاء اصدار كفالات بنكية.
- المبالغ المودعة بالعملات الاجنبية في البنوك المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة.

2.1 أهمية الودائع المصرفية:

تعتبر الودائع المصرفية المورد الرئيسي الذي يمكن للمصارف التجارية من مباشرة عملية منح الائتمان بحيث يتمثل الائتمان المصرفي في خلق ما يسمى بالنقود المصرفية وذلك بغرض الحصول على الفائدة من المفترضين لهذه النقود، مما يعطي المشروعات المقترضة العاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة مبالغ نقدية سائلة وهذا ما يؤدي الى تيسير المبادلات، فالودائع المصرفية هي قوام حياة المصارف التجارية اذ تشكل المصدر الرئيسي لأموالها فهي قد تصل الى ما يقارب 69% من مجموع خصوم (مطلوبات) المصارف التجارية وهي تعتبر اكثر مصادر الاموال خصوبة واقلها تكلفة.

3.1 تصنيف الودائع

وتصنف الودائع المصرفية الى عدة تصنيفات اهمها الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل وودائع التوفير والتي نلخصها فيما يلي:

- **الودائع تحت الطلب:** التي تعرف في لغة البنوك باسم الحسابات الجارية ويكون لأصحابها الحق في سحبها كلها او جزء منها في اي وقت دون سابق إنذار، وتستخدم الشيكات او ايصالات الصرف للسحب منها، وتقتضي طبيعة هذا النوع من الموارد احتياط البنك لطلبات العملاء والسحب من ارصدة حساباتهم الجارية لديه، مما يلزم الادارة في البنك التجاري انتهاج سياسة استخدام الموارد بالشكل الذي يمنع توقف البنك عن مواجهة طلبات السحب هذه.
- **الودائع لأجل:** هي اتفاق بين المصرف والمودع حيث يتم ايداع مبلغ محدد لدى المصرف لا يجوز له سحبه قبل تاريخ معين، كما ويعطي المصرف لزبونه وثيقة بالمبلغ المودع وفي نهاية المدة يقدم الزبون الوثيقة الى المصرف ويستلم المبلغ المدون فيها مضافا اليه الفائدة للمدة

المذكورة، كما أجازت المصارف السحب منه وذلك حفاظا على الزبون، كما يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ او كلما طالت فترة ايداع المبلغ.

- **حسابات التوفير:** تمثل ودائع التوفير اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغا من النقود لدى البنوك مقابل الحصول على فائدة، على ان يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه، وتضع معظم التشريعات حدا اقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر وذلك حماية للبنك من التعرض لمخاطر العسر المالي، إلا ان البنك عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للبنك.

2. رأس المال المدفوع:

ويشكل العامل الأهم من عوامل التمويل الداخلية، فقد ازداد حجم رأس المال الخاص بالبنوك التجارية عبر تطورها التاريخي وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية، إلا ان أهمية رأس المال محدودة ونسبية مقارنة بأجمالي الاصول حيث يستغل كوسيلة لتوفير متطلبات السيولة، كما يعتبر منطلق بداية حياة المصرف، اذ يشترط بموجب القوانين أن لا يقل على الحد الادنى كشرط للحصول على ترخيص مزاولة العمل المصرفي، لأنه يعتمد عليه في المراحل الاولى لعمل البنك، كما يمثل عنصر حماية او هامش أمان بالنسبة للمودعين وايضا العنصر الاساسي في تمويل شراء المباني والتجهيزات التي يستغلها المصرف في نشاطه لان الاصول الثابتة لا تمول بالودائع

ويعد رأس المال المدفوع، الاموال التي يدفعها المساهمون والتي يبدؤون اعمالهم منها، وتشكل النواة الاولى لموارد البنك والعامل الاهم من عوامل التمويل الداخلية، فقد ازداد حجم رأس المال الخاص بالبنوك التجارية عبر تطورها التاريخي وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية، الا ان اهمية رأس المال محدودة ونسبية مقارنة بإجمالي الاصول، حيث يستغل كوسيلة لتوفير متطلبات السيولة، كما يمثل عنصر حماية او هامش امان بالنسبة للمودعين، وايضا العنصر الاساسي في تمويل شراء المباني والتجهيزات التي يستغلها البنك في نشاطه لان الاموال الثابتة لا تمول بالودائع.

ويختلف رأس المال المدفوع عن رأس المال المصرح به والذي تذكر قيمته في النظام الأساسي للبنك، وعموما التشريعات البنكية تنص على وضع حدود دنيا لرأس المال المدفوع، ففي بعض الاحيان يسمح بسحب جزء من رأس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما او لتلبية غرض استثماري معين وينبغي عدم المغالاة ورفع قيمة رأس المال بدرجات كبيرة وذلك بسبب:

– ان البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وانما يعتمد على اموال الاخرين المودعين بالدرجة الاولى على خلاف المشروعات الصناعية التي تعتمد على اموالها الخاصة.

– ان زيادة رأس المال الممتلك تؤدي في الغالب الى تخفيض نسبة الربح السنوي (العائد على رأس المال)، اي انها تؤثر بصورة سلبية على نسبة الارباح الى رأس المال الممتلك، لان الارباح التي تتحقق للمساهمين ستقسم على عدد أكبر من الاسهم.

1.2 وظائف رأس المال في البنوك التجارية

تتلخص وظائف رأس المال في البنوك التجارية فيما يلي:

- **وظيفة حماية اموال المودعين:**

تمول الودائع ما يقارب نسبة % 85 من أصول البنك التجاري لذلك فان الوظيفة الأساسية للقدرة المحدود من حقوق الملكية هي حماية اموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الاصول.

ولا ينظر الى وظيفة الحماية ضمن اداء اموال المودعين في حالة التصفية فقط، ولكن المحافظة على قدرة البنك في اداء التزاماته على الاقل قيمة الخصوم بخلاف التمويل الدائم (حقوق الملكية وغيرها من المصادر الطويلة الآجل).

وقد تبدو هذه الوظيفة اقل اهمية في الحاضر ويدفع ذلك نتيجة رقابة البنك المركزي والاجهزة الرقابية على بنود السيولة والتوظيف للبنوك التجارية، ونخلص من ذلك ان رأس المال يعتبر عنصر حماية للمودعين من اي خسائر قد تحدث في انخفاض اسعار الاوراق المالية او الفشل في تحصيل بعض القروض.

- **الوظائف التشغيلية:**

تبدو اهمية هذه الوظائف نتيجة للدور الذي تقوم به البنوك التجارية في تنمية المجتمع، لذلك لابد ان يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطه التي توجب وجود حد ادنى من رأس كشرط للحصول على ترخيص بمزولة العمل المصرفي والربط بين التوظيف ورأس المال ولا شك ان زيادة رأس المال يؤدي الى زيادة القروض والسلفيات.

- **وظيفة الضمان لكل من يمنح البنك ائتمانا:**

فنسبة رأس المال /مجموع موارد البنك تظل محور تركيز المسئولين عن الرقابة المصرفية، لذلك فان تدعيم الموارد الذاتية للبنوك التجارية لا يتحقق الا عن طريق تدعيم المخصصات لان المخصصات موارد ذاتية مخصصة لمواجهة التزامات البنك من اخطار معينة كالديون المعدومة وبالتالي رأس المال يعمل كضامن لكل من يمنح البنك ائتمانا.

- **تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك:**

حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع لأنها تمثل اصول ثابتة لا تحول الى نقدية الا عند التصفية ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه الا عند التصفية.

- **التوظيف في بداية حياة البنك:**

يصعب على البنك في بداية نشأته الحصول على اموال من مصادر اخرى غير رأس المال لذلك فان لرأس المال دور اساسي في تمويل نشاط الاقراض والاستثمار للبنك خلال الفترة الاولى من نشأته.

3. الاحتياطيات:

تمثل المصدر الثاني من المصادر الداخلية، وتدعم المركز المالي للبنك حيث تقتطع سنويا من الأرباح الصافية للبنك، ويمكن التمييز بين نوعين من الاحتياطيات

– الاحتياطيات القانونية (الاجبارية): هي احتياطيات يلتزم البنك بالاحتفاظ بها كنسبة مئوية من ارباحه الصافية وفقا لنص قانوني يفرضه البنك المركزي، ويستمر الاقتطاع حتى تتساوى قيمة الاحتياطات مع قيمة رأس المال المدفوع.

– الاحتياطيات الاختيارية: يشكلها البنك التجاري من تلقاء نفسه دون اي التزام قانوني، يتم تكوينها وفقا لحجم نشاطه ونظامه، وهذا لغرض تدعيم المركز المالي له او في حالة حدوث انخفاض او خسارة في اصوله، وعادة تتضمن القوانين التي تحكم عمل البنوك اسس وقواعد لتكوين الاحتياطات، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة تحددها القوانين من رأس المال البنك.

وهناك احتياطات لا تظهر في ميزانية البنك ولا في سجلاته تسمى الاحتياطات السرية، عادة تكون في شكل:

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بأقل من قيمتها الحقيقية بشكل واضح وكبير.
- تكوين احتياطي معتبر للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.
- تكوين احتياطي معتبر للزبون المعدومة.

4. الأرباح الغير موزعة

ان الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح، الا ان المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الادارة جزء منها وتبقى على جزء منها على شكل ارباح غير موزعة الا انها تكون قابلة للتوزيع وذلك متى شاء البنك

5. الاقتراض من البنك المركزي او البنوك الاخرى:

من الممكن أن يقترض البنك التجاري من البنك المركزي او من البنوك التجارية الاخرى وذلك عند الضرورة، ويحدث لجوء البنك التجاري الى البنك المركزي اذا ما واجهته مشكلة في السيولة فالبنوك تحتفظ باحتياطي نقدي وبأصول اخرى على درجات مختلفة من السيولة مثل اذونات الخزانة والاوراق المخصومة والقروض قصيرة الاجل، فاذا لم يكفي الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء فان البنك التجاري يلجأ الى البنك المركزي ويقترض منه بضمان الاصول المذكورة او يخصم اذونات الخزانة او يعيد خصم الاوراق التجارية، وفي جميع الاحوال فان الاقتراض من البنك المركزي بضمان هذه الاصول او غيرها افضل للبنك التجاري من تصفية بعض اصوله حيث ان تلك التصفية لا تتم عادة الا بخسارة.

وتقترض البنوك التجارية من البنوك المركزية كذلك في حالة رغبتها في التوسع في الائتمان بما يتفق مع ما يكون قد ظهر من نشاط تجاري متزايد وفي فترات الرواج تلجا البنوك الى البنك المركزي ليمدها بالقروض، وهو عادة ما يستجيب لذلك طالما كان ضروريا لتمويل التوسع وطالما لم تظهر اي بوادر للتضخم.

الا أنه يحدث ألا يستجيب البنك المركزي للطلبات المتزايدة على القروض من البنوك التجارية فقد يرى ان النظام المصرفي به قدر كاف من النقود غير مستغلة، وان المسالة لا تعدو ان تكون مسالة سوء توزيع للأرصدة النقدية بين البنوك التجارية المختلفة، لذلك فهو يرفض منح قروض جديدة للبنوك، ففي هذه الحالة تلجا البنوك التي تحتاج الى قروض الى مثيلاتها من البنوك التجارية التي لديها فائض نقدي، وهكذا يظهر بند " قروض من بنوك اخرى " في جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري كأحد الموارد التي يعتمد عليها للقيام بنشاطه.

6. الاقتراض من سوق رأس المال:

حيث يعتبر الاقتراض من سوق رأس المال من المصادر الخارجية الحديثة والتي تشمل سندات طويلة الاجل يصدرها البنك و يبيعها للجمهور والمؤسسات، ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن امواله الخاصة شريطة ان يكون لسداد الودائع حق الاولوية على سداد هذه السندات عند تصفية اعمال المصرف .

7.بنوك اخرى في جانب الخصوم

وهي بنود تمثل التزامات على البنك دون ان تكون موارد له مثل البنود السابقة، فاذا كانت الودائع بأنواعها والقروض من البنك المركزية والبنوك الاخرى التزامات على البنك ولكنه يستخدمها في نشاطه المصرفي فلا ينطبق ذلك على كل ما هو وارد في خصوم البنك، اذ ان هناك التزامات اخرى على البنك يجب اظهارها في جانب الخصوم، فالشيكات والحوالات مستحقة الدفع تعتبر ديونا على البنك تظل معلقة الى ان تصرف نقدا من البنك او تسوى في حسابات اصحابها، وكذلك الخصوم الخرى التي قد تمثل مستحقات الضرائب او فوائد مستحقة لبعض المودعين او غير ذلك من الخصوم التي لا يجوز للبنك التصرف فيها ولا تعتبر بالتالي من موارده.

ثانيا: استخدامات البنك التجاري (الموجودات او الأصول)

يوظف البنك موارده في استخدامات تتراوح بين اقصى حالات السيولة (وهي النقدية بالصندوق او بالخزينة) وبين اقصى درجات الجمود (العقارات والاراضي).

ويتم ذلك وفقا لسياسة معينة ترمي الى حصوله على أكبر قدر ممكن من العائد على الاستثمارات، وفي نفس الوقت اطمئنانه الى استطاعته تلبية رغبات سحب المودعين لأرصدتهم.

و يتكون جانب الاستخدامات من:

1 . الارصدة النقدية الحاضرة:

وتشمل النقدية بالخزانة او الارصدة لدى البنك المركزي والبنوك الاخرى والعملات الأجنبية، وهي تعتبر اصول ذات سيولة كاملة ويطلق عليها عادة (خط الدفاع الاول) لمواجهة سحوبات العملاء، وتشمل النقدية بالخزانة على اوراق النقد المصدرة من طرف البنك المركزي والنقود المساعدة، أما الارصدة لدى البنك المركزي فهي تنقسم الى قسمين:

- القسم الأول هو الاحتياطي القانوني: أي النسبة التي يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي طبقا للسياسة الائتمانية التي يرسمها البنك المركزي.
- القسم الثاني: وهوما يتجمع لدى البنك المركزي لحساب البنك التجاري نتيجة لعمليات المقاصة بين البنوك او بسبب شراء اوراق مالية كانت لدى البنك التجاري او لغير ذلك من الاسباب، وبصفة عامة فهي لأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي اختيارا بحيث يستطيع البنك التجاري طلبها دون اعتراض من البنك المركزي.

كما تحتفظ البنوك التجارية ايضا بقدر من العملات الاجنبية تستطيع ان تتصرف بها للبيع، او لمقابلة طلبات العملات لمدفوعاتهم بالخارج بالعملة الاجنبية، كما قد تكون هذه العملات الاجنبية معدة لمقابلة طلبات سحب العملاء من ودائعهم إذا كان البنك يقبل الودائع بالعملات الاجنبية، ويعتمد مقدار ما تحتفظ به البنوك التجارية من نقد جاهز على عدة امور منها:

- معدل الاحتياطي النقدي الاجباري الذي يتطلب قانون البنوك
- نمط حركة الودائع
- وضع البلد الاقتصادي والسياسي

- سهولة او صعوبة حصول البنك على اموال سائلة من مصادر اخرى
- الثقة العامة في المصرف
- توفر سوق مالية نشطة

2. الاوراق المخصومة (شبه النقود)

وتعتبر اشباه النقود من مكونات محفظة الاوراق المالية في البنك التجاري، حيث يحتفظ البنك بجزء كبير من احتياطه على هذا الشكل من الاصول بعد ان يحتفظ بالاحتياطي النقدي الاجباري على شكل نقد جاهز او ارصدة لدى البنك المركزي، وتشكل شبه النقود خط الدفاع الثاني ولذلك فهي تسمى بالاحتياطي الثانوي ضد مخاطر عدم السيولة، اذ يوظف المصرف جزء من امواله في الاوراق تجارية تستحق في المدى القصير جدا شريطة ان تكون سيولة هذه الاوراق عالية جدا يستطيع البنك استدعائها في اي لحظة يشاء، وهكذا فبدلا ان يحتفظ البنك بكل احتياطاته على شكل نقد في الصندوق لا يستفيد منه شيئا فانه يلجا الى توظيف جزء من هذه الاموال في مثل هذه الاوراق، فيستفيد من الفوائد دون ان يضحي بالكثير من السيولة احتياطاته ومن أمثلته هذه الأوراق:

- اذونات الخزينة: وهي احدى ادوات الدين الحكومي وتصدر لحاملها ولآجال تتراوح بين ثلاثة أشهر الى سنة، وتتميز اذونات الخزينة بانها ادوات مالية منخفضة المخاطر، بمعنى سهلة التصرف فيها دون ان يتعرض حاملها لأية خسارة لان الاذن يباع عادة بخصم، اي بسعر اقل من قيمته الاسمية، وعند حلول تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع قيمة الاسمية للأذن.
- الأوراق التجارية المخصومة: وهي عبارة على ادوات ائتمان قصيرة الاجل لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر، وتتضمن التزامات بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين، وتتمثل عادة في الاوراق التجارية التي تقبل البنوك خصمها للعملاء، فعملية خصم الكمبيالة تعني بالنسبة للبنك شراء قيمتها التي تستحق الدفع بعد اجل معين مقابل نقد حاضر يدفعه البنك للبائع الورقة.

وتعتبر الأوراق المخصومة أكثر سيولة من الأصول الأخرى التي يقتنيها البنك وذلك بعد النقدية مباشرة، فهي قابلة للتحويل الى نقدية بدون خسارة كبيرة حيث ان البنك المركزي يعيد عادة خصم هذه الاوراق الا اذا كانت الضرورة تقتضي عدم اجراء ذلك، فالبنك المركزي يقوم بدور المقرض الاخير في الظروف العادية، وعليه يتعين عليه خصم ما يقدم اليه من اوراق تجارية او اذون حزانة من البنوك التجارية، فيقدم قيمتها نقدا اليها بعد خصم فائدة (بسعر البنك) محسوبة على المدة الباقية حتى حلول اجال هده الاوراق، ويلاحظ ان بند الاوراق المخصومة لا يمثل نسبة كبيرة من اصول البنوك التجارية في الدول النامية ويرجع ذلك الى عدم انتشار نظام اصدار اذون الخزانة وتعامل البنوك فيها بالخصم، كما ان الاوراق التجارية لا تقدم كثيرا الى البنوك لخصمها ، كما يفضل البنك التجاري في هذه البلاد اقراض عملاءه بضمان هن الاوراق.

ويتوقف مقدار أشباه النقود لدى البنك التجاري على ما يلي:

- نمط حركة الودائع
- وضع البلد الاقتصادي والسياسي
- سهولة او صعوبة بيع شبه النقد في السوق المالي

3 . الاستثمار في الأوراق المالية

اتجهت البنوك التجارية الى استثمار نسبة من مواردها في الأوراق المالية بغرض الحصول على دخل، ولكن هذه الأوراق تعد اقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة فهي تشمل الاسهم في الشركات التجارية والصناعية وغيرها، وكذلك السندات، وكل نوع من انواع الأوراق المالية يمثل سيولة مختلفة عن النوع الاخر، ولذلك فان البنوك التجارية رغبة منها في الحيطة وعدم التعرض للمخاطر لا تستثمر اموالها الا في الأوراق المضمونة مثل السندات على الحكومة وعلى الشركات المالية الكبرى ولا تستثمر اموالها الا في أسهم الشركات الكبرى البعيدة عن المخاطر، كما ان مدى نمو السوق المالية (البورصة) يؤثر في درجة سيولة هذه الاصول اي في امكانية تحويلها الى نقدية سائلة، فاذا كانت بورصة الأوراق المالية نشيطة فان التعامل يكون سهلا وتكون التقلبات في اسعار الأوراق محدودا، وبالعكس عدم وجود بورصة اوراق مالية نشيطة يفقد هذه الأوراق درجة كبيرة من

سيولتها ويتعرض حاملوها للخسارة عند رغبتهم بيعها ومن اجل هذا نجد تخوفا لدى البنوك التجارية عند استثمارها لجانب من اموالها في هذه الأوراق خاصة في البلدان النامية.

4.القروض والسلفيات:

وهي أهم استخدامات الأموال في البنوك والتي تحقق من ورائها عوائد مجزية لان البنك لن يحصل على اقصى ربح إذا احتفظ بكمية كبيرة من الاموال في خزائنه، ذلك ان الوظيفة الاساسية للبنك هي تشغيل الاموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة بكفاءة من اجل تحقيق اهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية وباعتبار القروض اهم اوجه استثمار موارد البنك وتمثل الجانب الاكبر من الاصول، كما تمثل جانب الاستخدامات الذي يتولد عليه الجزء الاكبر من الايرادات، لذا أصبح من الضروري ان يولى في ادارة المصرف عناية خاصة لهذا النوع من الاصول وذلك بوضع سياسات الملائمة التي تضمن سلامة تيسيرها، اذ يأخذ البنك بالاعتبار عند رسم السياسة الاقراضية ثلاثة عوامل رئيسية وهي: السيولة الربحية والامان (مشار إليهم سابقا).

5. أصول اخرى:

بعض هذه الأصول يتعلق بالنشاط المصرفي ولكنها لا تمثل استخدامات يقصد بها حصوله على ربح، فهي أقل المراكز بميزانية البنك التجاري وتتمثل في مجموعات العقارات والتجهيزات وغيرها، حتى وان كان لا يأتي من وراءها اي عائد ولكنها ضرورية لمزاولة البنك لوظائفه بصورة عامة، فتمتلك البنوك اصول ثابتة بنسبة منخفضة.

وهذه الاصول يجب اظهارها في الميزانية وفقا لمبادئ المحاسبة الا ان البنوك تجري خصما على قيمتها من ارباحها في السنوات الاولى من شرائها، فمن الطبيعي ان تحتفظ في سجلاتها بمفردات هذه الاصول كنوع من انواع الرقابة الداخلية بالبنك، ويمثل الفرق بين القيمة الحقيقة ولهذه الاصول وقيمتها الدفترية الرمزية احتياطي سري وهومن الدعائم التي تقوى من المركز المالي للبنك.

وفي الأخير تجدر الاشارة الى ان ترتيب الأصول في الميزانية يكون حسب سهولة تحويلها الى نقدية وذلك نظرا للأهمية النسبية لعامل السيولة في البنوك التجارية.